Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

Lebanon National Gender Observatory
المرصد الوطني اللبناني للمساواة بين الجنسين

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

بيان صحفي

بيروت، في 22 كانون الأوّل/ديسمبر 2020

رفع السنّ القانونية للزواج في لبنان إلى 18 سنة، أولويةٌ تأخَّرت كثيرًا

عُقِدَت اليوم حلقة نقاش حول زواج الأطفال في لبنان والإصلاحات التشريعية المطلوبة، من تنظيم المرصد الوطني اللبناني للمساواة بين الجنسَيْن، بالتعاون مع المبادرة النسوية الأورومتوسّطية والتجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني، وذلك في إطار البرنامج الإقليمي للمساواة بين الجنسَيْن، "مدد" للنساء – تعزيز الوصول إلى الحماية والمشاركة والخدمات للنساء اللاجئات والنازحات والمجتمعات المُضيفة، بتمويلٍ من الاتّحاد الأوروبي، من خلال الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتّحاد الأوروبي استجابةً للأزمة السورية، صندوق "مدد" التابع للاتّحاد الأوروبي.

تناولت حلقة النقاش سلسلةً من المواضيع، أبرزها الزواج المبكر باعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان، والإطار التشريعي، وتعديل مشروع القانون الحالي، والوضع الحالي لبيانات النوع الاجتماعي في لبنان. سلَّطَ المشاركون الضوء على الأثر السلبي للزواج المبكر على الفتيات، وناقشوا ضرورة إقرار التعديلات على قانون "حماية الأطفال من التزويج المبكر"، مع رفع السنّ القانونية للزواج إلى 18 سنة، وهو تعديلٌ كانَ قد قدّمه التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني في العام 2017. في هذا السياق، ذكّرت الأستاذة منال ماجد، مسؤولة الوحدة القانونية – التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني ان "تزويج القاصرات يعتبر من أشد أنواع العنف التي يمكن أن تتعرض لها الفتاة. يقتضي إقرار قانون يمنع عقد أي زواج لأي طفلة".

وشدد النائب جورج عقيص – لجنة الإدارة والعدل: "يجب أن يكون التعليم الثانوي إلزامي، وهذا بحد ذاته يحد من زواج الأطفال . أنا من المدافعين الشرسين عن قانون منع زواج الأطفال ولن أتوقف حتى إقراره "
وتمّ التشديد أيضًا على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤدّيه وسائل الإعلام في حثّ السلطات المسؤولة لإقرار هذا القانون الذي طالَ انتظاره.
واختُتِمَ النقاش بتوصياتٍ سياساتية ينبغي تنفيذها لكي يصبح إقرار مشروع القانون حقيقةً ملموسة.

بعد حلقة النقاش، أُقيمَ حفلٌ ختامي لبرنامج *مدد للنساء* في لبنان، من أجل إلقاء الضوء على الإنجازات التي تحقّقت وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستقاة. ساهمَ البرنامج الذي يُنفَّذ في لبنان منذ أيلول/سبتمبر 2018 من قِبَل مجموعة مؤلّفة من المبادرة النسوية الأورومتوسّطية، والتجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني، ومنظّمة كير الدولية، والحركة القانونية في لبنان، في زيادة وصول المرأة إلى خدمات شاملة في قطاعات متعدّدة، واكتسابها المزيد من المعرفة حول حقوقها وحصولها على الحماية، مع تعميم مراعاة المنظور الجندري في السياسات الوطنية، والضغط من أجل تعزيز الدعم العام لحقوق المرأة، وإحداث تغيير في التشريعات التمييزية. تلقّت أكثر من 19000 امرأة وفتاة خدماتٍ حيوية تشمل الدعم النفسي–الاجتماعي والمشورة القانونية وحقوق الصحّة الجنسية والإنجابية، بالإضافة إلى التوعية التي بلغت أكثر من 23000 شخص حول مواضيع تتعلّق بحقوق المرأة والصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي.

أتاحَ هذا الحدث منصّةً لصانعي القرار والمسؤولين الحكوميين ومقدّمي الخدمات والمؤثّرين والأكاديميين والمنظّمات الدولية والوطنية، لمناقشة كيفية الاستمرار في تعزيز حالة المساواة بين الجنسَيْن وتحسين حماية النساء والفتيات في لبنان. وتمّ التنويه بـ32 منظّمة مجتمعية للإضاءة على مساهمتها في تمكين المرأة وتعزيز وصولها إلى الخدمات، مع زيادة معرفة المجتمعات المحلّية ووعيها حول العنف القائم على النوع الاجتماعي باعتباره انتهاكًا للحقوق الإنسانية للمرأة.

عن الاتّحاد الأوروبي في لبنان:

يدعم الاتّحاد الأوروبي استقرار لبنان واستقلاله وسيادته وازدهاره ونظامه الديمقراطي. ويسعى جاهدًا للمساعدة في حماية بيئته وموارده الطبيعية عن طريق دعم المشاريع والتنمية المستدامة. كذلك، يلتزم الاتّحاد الأوروبي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في لبنان، بما في ذلك الدفاع عن المساواة بين الجنسَيْن وحقوق الطفل وحرّية التعبير.

بعثة الاتّحاد الأوروبي إلى لبنان هي الهيئة التي تُمثّل الاتّحاد الأوروبي في الجمهورية اللبنانية، وتهدف إلى الحفاظ على علاقات المنفعة المتبادلة وتطويرها. تنخرط في أنشطةٍ في مجال التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية نيابةً عن الاتّحاد الأوروبي وانطلاقًا من الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في لبنان.

يتمّ توفير حصّة كبيرة من المساعدات غير الإنسانية التي يقدّمها الاتّحاد الأوروبي إلى البلدان المجاورة لسوريا من خلال الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتّحاد الأوروبي استجابةً للأزمة السورية، صندوق "مدد" التابع للاتّحاد الأوروبي، وذلك منذ إنشائه في كانون الأوّل/ديسمبر 2014. يقدّم الصندوق الاستئماني معونةً أكثر تناسقًا وتكاملًا من الاتّحاد الأوروبي في إطار الاستجابة للأزمة، ويعمل بالدرجة الأولى على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحّية واحتياجات الحماية للّاجئين من سوريا في البلدان المجاورة، على غرار الأردن ولبنان وتركيا والعراق، فضلًا عن دعم المجتمعات المحلّية المستنزفة وإداراتها.

لمزيدٍ من المعلومات حول الصندوق الاستئماني الخاصّ بالاتّحاد الأوروبي، يُرجى زيارة الرابط التالي: https://ec.europa.eu/trustfund-syria-region/content/home_en

لمزيدٍ من المعلومات حول الاتّحاد الأوروبي في لبنان، يُرجى زيارة الرابط التالي: https://eeas.europa.eu/delegations/lebanon/8025/node/8025_ar